وزارات باقية على الشركات الأمنية في حمايتها

□ بغداد / المدى

كشف رئيس لجنة المصالحة والمساءلة والعدالة في مجلس النواب اعتماد بعض الوزارات حتى اللحظة على الشركات الأمنية في حمايتها.

وقال قيس الشذر في تصريح خص به "المدى" أمس "إن عددا لا يستهان به من الوزارات لا تزال تعتمد حتى اللحظة على الشركات الأمنية في توفير الحماية لبنايتها منذ سنوات الاحتقان الطائفي والتي كان فيها الوضع الأمني متردياً"، متابعا "أن اللجوء لهذه الشركات يكشف عن وجود قصور في أداء الأجهزة الأمنية لعدم توفيرها الكوادر والأجهزة المتخصصة في حماية الوزارات والشخصيات على حد سواء"، وأضاف أن الشركات الأمنية قدمت خدماتها للوزارات في السابق نتيجة عدم توفر هذه التخصصات.

وتابع "أن عقود هذه الشركات تصل إلى ملايين الدولارات، وكان الأجدر أن تصرف على توظيف كوادر عراقية وتدريبها وتأهيلها للقيام بواجباتها الأمنية، وأضاف الشذر أن بعض مفاصل الدولة وبضمنها وزارات مهمة مازالت تعتمد عليها في تأمين مسارها أو بناياتها". تأتي هذه التصريحات بعد ساعات من اتفاق خلية الأزمة التي شكلت على خلفية التدهور الأمني الذي شهدته البلاد، ويترأسها نوري المالكي على مراجعة عمل الشركات الأمنية، وتدقيق مهامها وأسلحتها وكافة موجوداتها، والعمل على تخفيض أعدادها، والتحقق من رخصهم وإجازاتهم.

وفي بيان لمكتب رئيس الوزراء تلقت (المدى) نسخه منه: أن اجتماعاً عقد عصر أمس برئاسة المالكي، حضره الوزراء الأمنيون وكبار الضباط والقادة في وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية والإستخبارية، حيث ناقش الاجتماع الأحداث الأمنية والجرائم الأخيرة للمجموعات الإرهابية.

وأشار البيان إلى: أن الخلية اتفقت على دعوة السياسيين وجميع المسؤولين والمواطنين إلى مساندة القوات المسلحة.

وذكر البيان أن الخلية اتخذت جملة من الإجراءات التي قالت إنها ستكون سريعة، حيث تم الاتفاق على مراجعة عمل الشركات الأمنية، وتدقيق مهامها وأسلحتها وموجوداتها كافة، والعمل على تخفيض أعدادها، والتحقق من رخصهم وإجازاتهم.

كما تم الاتفاق على ملاحقة المطلوبين قضائيا، والعمل على جلبهم للعدالة بأسرع وقت، فضلا عن تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المدانين والمصادق عليها من قبل القضاء كإجراء رادع للجماعات الإرهابية والجهات الداعمة لهم. وسط ذلك انتقد عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية كامل الدليمي أمس، جهل الجهات الرسمية بالعدد الحقيقي للشركات الأمنية العاملة في العراق، مطالبا بإجراء تحقيق لمعرفة الجهات التي سمحت لهم بالعمل دون ترخيص.

وقال الدليمي لوكالة أنباء المستقبل: "إن مجلس النواب لا يملك الوثائق التي توضح العدد الحقيقي للشركات الأمنية العاملة في العراق"، مضيفا أن "معلومات الحكومة العراقية ووزارة الداخلية متضاربة حول العدد الحقيقي للشركات الأمنية"، داعيا إلى إجراء "تحقيق لمعرفة اللبس والاختلاف في الأرقام الخاصة بعدد تلك الشركات ومن الذي سمح بترخيصها". لافتا إلى أن "مسألة وجود شركات أمنية وعملها خارج سيطرة الحكومة هو تعد على حقوق الدولة والمواطن"، مشيرا إلى أنه على مسؤولي هذا الملفً أن يقدموا إلى المحاسبة إذا ما ثبت فعلا بالأوراق الرسمية تضارب العدد الحقيقي، معللا ذلك بـ"أن تضارب العدد الحقيقي يعني أن هناك شركات غير مرخصة قانونيا".

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت في وقت سابق أن عدد الشركات الأمنية العاملة في البلاد يبلغ ٢٨ شركة. وتقول السلطات العراقية إن هذه الشركات تخضع للقوانين والأنظمة العراقية النافذة، وإنها وضعت ضوابط لعمل الشركات الأمنية تقضي بتحديد الأسلحة وحظر استخدام المتفجرات وتحديد نطاق عملها.

محمود عثمان لـ(المدى): تعديل الدستور ضربٌ من الخيال

القيادي الكردستاني يستبعد الحلول بين دولة القانون والعراقية

□ بغداد / المدى

يرى القيادي البارز في التحالف الكردستاني محمود عثمان صعوبة حل المشاكل بين ائتلافي دولة القانون والعراقية، كما استبعد إمكانية تعديل الدستور لحاجته إلى توافق سياسي وهو أمر مستحيل في الوقت الحالي، على حد وصفه. وأكد عثمان في حوار سريع مع "المدى" خروج الوفد السياسي الكردي الذي زار بغداد في الآونة الأخيرة بنتائج ايجابية والتي من الممكن أن توفر أرضية مناسبة بين أربيل وبغداد.

× هل اجتماع بارزاني بالوفد السياسي الذي زار بغداد في الأيام الماضية جاء لوضع مطالب جديدة؟

– اللقاء الأخير جاء لغرض التباحث حول النتائج التي توصل إليها الوفد، وان رئيس الإقليم كان حينها خارج العراق ولم يطلع على لقاءات الوفد الكردي عن قرب، وبالتالي حرص الأخير على اطلاعه على النتائج التي تعتبر ايجابية ومدى توفر الأرضية المناسبة لمجيء الوفد الحكومي الذي من المتوقع أن يزور بغداد خلال الأيام القليلة المقبلة، علما أن أجواء التفاؤل موجودة قبل هذه الزيارة.

× هل الزيارة المرتقبة ستقتصر على إجراء المباحثات مع الحكومة في بغداد أم تشمل أطرافا أخرى خارجها؟

– لا توجد ضرورة لإجراء مباحثات مع الأطراف السياسية فالوفد السابق أوفى بهذا الأمر، أما الزيارة المقبلة ستكون لإجراء المباحثات مع حكومة بغداد لوجود بعض القضايا العالقة بين الطرفين تلك التي تتعلق بالأمور الدستورية كقانون النفط والغاز والمادة ١٤٠ من الدستور ومدى تأثيرها على المناطق المتنازع عليها، على العكس مما كان في السابق فالوفد السياسي الذي زار بغداد مؤخرا بحث مجموع ما تشهده الساحة من خلافات سياسية والدليل أن الوفد زار جميع الكتل بما فيها حزب الدعوة.

عثمان

× بعد حسم الملفات العالقة بين أربيل وبغداد هل من المتوقع أن توجد حلول مع باقي الكتل؟

– لا اعتقد ذلك فائتلاف العراقية الذي يتزعمه إياد علاوي لديه مشاكل شخصية على بعض رموز العملية السياسية ومن الصعب إيجاد مخرج للتفاهم معها، ولا أتوقع حلا بين دولة القانون والعراقية، وبما أن الإقليم تكفل في وضع حلول سيكون للسياسيين الكرد بالتدخل في حل الخلافات وتعتمد على مدى استجابة الأطراف للحلول المقدمة من قبل الإقليم.

× الجميع متمسك بالدستور كحل للقوانين العالقة، ما مدى مصداقية هذه التصريحات؟

– على العكس فهذه لا تتعدى أن تكون شعارات حديثة، وكل جهة سياسية تفسر الدستور وفق مصالحها وبصورة تختلف على الآخر والجميع يدعي ذلك.

× هل الدستور بحاجة إلى تعديلات بعد ما عجز في حل القضايا؟

– هناك مادة في الدستور تجيز أن تكون هناك تعديلات واعتقد أن الأمر في غاية الصعوبة ويتطلب توافقا سياسيا، وما نراه الآن هو أن ابسط القوانين لا تحظى بتوافقات، فكيف الدستور وان أكثر السياسيين لهم رؤية مختلفة عن غيرهم فالأمر في غاية الصعوبة وان كل ما أثير في وسائل الإعلام من تصريحات كانت غير واقعية إنما الحاجة الأكثر إلحاحا اليوم هو وجود توافق وحكومة شراكات حقيقية فالعيب ليس بالدستور العيب بالساسة.

× هل زيارة الوفد الكردي وفرت أرضية مناسبة لحل القوانين العالقة؟

– نعم إن زيارة الوفد الكردي كانت ايجابية وخلقت أرضية مناسبة لإيجاد حلول توافقية بين أربيل وبغداد وان رئيس الحكومة برهم صالح أجرى اتصالات هاتفية مع القيادات في بغداد وكان الرد ايجابياً.

العراق نحو اعترافٍ دولي بجرائم نظام صدام

الموقف من بغداد يتغير مع الربيع العربي والإقرار بانتهاكات البعث وشيكاً

□ بغداد / المدى

يسعى العراق جاهدا نحو الحصول على اعتراف دولي بجرائم نظام صدام، في وقت لا يزال الموقف العربي تجاه التجربة الحالية يشوبه بعض الغموض، مع استمرار وجود أنظمة عربية، وحسب أعضاء في لجنة العلاقات الخارجية النيابية، كانت تدعم حكم البعث وتؤوي اليوم أركانه، إذ لم تكتف بهذا الأمر إنما تتهم أجهزتها المخابراتية بتمويل العمليات الإرهابية في العراق.

واكدت اللجنة العليا الخاصة بتدويل جرائم النظام السابق التي ارتكبها ضد أبناء الشعب العراقي على توثيق تلك الجرائم وتدويلها من خلال وضعها في إطارها القانوني والدولي.

وذكر بيان لوزارة الخارجية تلقت "المدى" نسخة منه أن "أعمال اللجنة تتضمن تنظيم معرض للصور وتنظيم مؤتمرات دولية بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان والقانون الدولي في مدن [نيويورك ولاهاي وروما ولندن والقاهرة وجنيف] ودعوة المنظمات والشخصيات الدولية ذات الصلة للمشاركة في هذه المؤتمرات".

وأضاف أن "الأمانة العامة لمجلس الوزراء وافقت على مقترح وزارة الخارجية على تشكيل لجنة عليا مشتركة من وزارات حقوق الإنسان والعدل وحكومة إقليم كردستان لتنفيذ توصيات اللجنة بغية الحصول على قرار من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومجلس الجامعة العربية يتضمن التنديد بتلك الجرائم واعتبارها جرائم إبادة جماعية [جينوساید] طبقا لاتفاقية منع الجريمة والإبادة الجماعية الدولية من خلال توثيق جرائم الابادة الجماعية التي وقعت في مناطق حلبجة ومدن الانتفاضة الشعبانية والدجيل والأنفال وضد الكرد الفيليين".

لجنة العلاقات الخارجية رحبت بالموقف الحكومي، مشددة على انه جزء من استكمال السيادة العراقية بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الحالي والخروج من الفصل السابع، متوقعة اعتراف جامعة الدول العربية بجرائم نظام صدام والذي سيشكل نقطة هامة نحو رجوع العراق إلى محيطه العربي.

عضو اللجنة أسماء الموسوي ترى أن سعي وزارة الخارجية لتدويل جرائم صدام يسجل للتاريخ السياسي للدولة العراقية والذي يعد أول إطلالة على استكمال السيادة الكاملة من خلال الخروج من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وانسحاب آخر جندي أميركي من العراق وفق الاتفاقية الأمنية المبرمة مع الولايات المتحدة"، مستطردة في تصريح لـ"المدى" أمس "أنها واحدة من النجاحات المترتبة على استكمال السيادة العراقية للملف الأمني والتي من الممكن أن تنسحب إلى الملفات السياسية والاقتصادية، وبالتالي فأن هذه إجراء الحكومة من شأنه إظهار حقيقة نظام صدام وجرائمه لدول المنطقة والعالم بأسره".

وتابعت الموسوي وهي قيادية في التيار الصدري، "أن هذه الجرائم ستكون محل اتفاق بين الدول المختلفة حتى لا تكون هناك مساندة لأزلام البعث"، متابعة أن "جزءا كبيرا من أركان النظام البائد مستمرون بتمويل الجماعات الإرهابية ويضيفون من قبل دول الجوار ويعملون بأعلى درجات الراحة باتجاه تأزيم الوضع في العراق".

وإذا ما استطاع العراق وحسب الموسوي إثبات هذه الجرائم وتدويلها من خلال المحافل الدولية كمجلس الأمن والأمم المتحدة والجامعة العربية، فأن الأمر يؤدي إلى تجريم كل من يأوي ويقدم التسهيلات للحزب البعث".

القيادية الصدرية وصفت بادرة وزارة الخارجية بالجيدة، بالرغم من أنها متأخرة، مستدركة "٨ سنوات من العمل السياسي تعد قليلة".

وعن موقف الدول العربية من جرائم نظام البعث بينت الموسوي، "الأمر مختلف عما كان عليه قبل سنة الذي كان من المستحيل ان تعترف دولة المنطقة العربية بانتهاكات نظام صدام أما الآن الوضع مختلف، فالربيع العربي وتغير الكثير من القيادات التي كانت تشارك في اضطهاد شعوبها ووجود نبيل العربي الذي يعتبر احد قادة الثورة في مصر على رأس الجامعة العربية يكون الأمر ممكنا وعلى العراق استغلال الأمر من اجل بناء علاقات عربية عراقية، وان وجود بعض الأنظمة مستمرة كانت تساند النظام البائد وتقمع الحريات العامة والخاصة لكنها لن تأثر على عودة العراق إلى محيطه العربي".

اعتقال ٢٢ إرهابيا وديالى تطالب بقوة لحمايتها من القاعدة

جهاز مكافحة الإرهاب ينفذ عملية في الموصل

أفاد مصدر في الشرطة أمس بأن رئيس مجلس بلدي واثنين من عناصر حمايته أصيبا بانفجار عبوة ناسفة غرب العاصمة بغداد. وقال المصدر لوكالة السومرية نيوز، إن "عبوة ناسفة موضوعة على جانب الطريق في منطقة الحمدانية، وسط ناحية خان ضاري التابعة لقضاء أبو غريب، غرب بغداد، انفجرت، بعد ظهر أمس، مستهدفة موكب رئيس مجلس الناحية حامد عبيد خلف، مما أسفر عن إصابته واثنين من عناصر حمايته".

تفتيش الاشخاص (أرشيف)

□ بغداد / المدى

من جانبه طالب مجلس محافظة ديالى، رئيس الوزراء بتشكيل فوج لطوارئ الشرطة في المناطق التي سيطرت عليها القاعدة وحرمت أبناءها من الانخراط بصفوف الأجهزة الأمنية، معتبرة أن إشراك المكونات العراقية بالملف الأمني سيساهم بحل الكثير من المشاكل.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة ديالى صادق الحسيني إن "العديد من مناطق المحافظة هيمنت عليها القاعدة لسنوات عديدة، وأصدرت فتاوى فيها بقتل كل من ينخرط في صفوف الأجهزة الأمنية، مما حرم أبناءها من فرصة الانضمام إليها"، مطالبا رئيس الوزراء نوري المالكي بـ"تشكيل فوج طوارئ للشرطة في تلك المناطق وخاصة في شمال وجنوب بعقوبة".

وأضاف الحسيني أن "تلك المناطق عانت الكثير بسبب الإرهاب والعنف خلال السنوات الماضية"، معتبرا أن "إشراك جميع أطياف المجتمع العراقي بالملف الأمني سيساهم في حل الكثير من المشاكل ويساعد في تحقيق الانسجام والقضاء على ما تبقى من فلول الجماعات المسلحة".

في سياق متصل أفاد مصدر في شرطة كركوك، الأحد، بأن جندياً أصيب بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دوريته جنوب غرب المحافظة.

وقال المصدر، إن "عبوة ناسفة كانت مزروعة في منطقة حي النداء وسط قضاء الحويجة (٥٥ كم)، انفجرت مستهدفة دورية تابعة للفوج الثالث اللواء ٤٦ من الفرقة ١٢ من الجيش العراقي، مما أسفر عن إصابة احد عناصرها وإلحاق أضرار مادية بإحدى عجلاتها".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية نقلت المصاب إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما طوقت منطقة الحادث منعت الاقتراب منها".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "قوة أمنية طوقت منطقة الحادث، ونقلت المصابين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما فرضت إجراءات مشددة وفتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث".

وشهدت بغداد أمس، اعتقال ٢٢ من عناصر تنظيم القاعدة خلال عملية أمنية نفذتها قوة من جهاز مكافحة الإرهاب في مناطق متفرقة من العاصمة، فيما أصيب ثلاثة مدنيين بانفجار عبوة ناسفة في منطقة كمب سارة، شرق بغداد.

تواقيع لتحديد ولاية رئيس الحكومة

أكد النائب عن تيار الأحرار حاكم الزاملي أن الدستور العراقي ليس فيه دكتاتورية، والدليل على هذا أنه تم جمع تواقيع جميع النواب من أجل عدم تجديد دورة رئاسة الوزراء لمرحلتين.

وقال الزاملي في تصريح لوكالة كل العراق أمس الأحد إن "التيار الصدري ليست لديه مشكلة في إعادة كتابة الدستور لأن بعض الثغرات الدستورية والفقرات يمكن أن تعدل بسبب تداخل بنود الدستور".

وأضاف إنه "تم جمع تواقيع جميع النواب من أجل عدم تجديد دورة رئاسة الوزراء لمرحلتين مما يعني أن رئيس الوزراء الحالي لن يرشح نفسه للدورة المقبلة". ودعت القائمة العراقية قبل يومين إلى تعديل بنود وفقرات الدستور خلال ثلاثة أشهر بما أسمته لمنع عودة الدكتاتورية في العراق، الأمر الذي استبعده تحققه ائتلاف دولة القانون.

دولة القانون يقرّ بالحاجة لمركزية الحكم

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد العباس شياع أن المرحلة الراهنة بحاجة إلى سلطة مركزية قوية. وقال شياع إن "الوضع الحالي للبلاد يحتاج إلى أن تكون السلطة المركزية قوية لا أن تكون سلطة شكلية وذلك لحجم المشاكل الكبيرة التي يعاني منها البلد".

وأضاف إن "بعض الساسة يريدون أن تكون سلطة الحكومة المركزية سلطة غير مؤثرة بشكل كبير وهذا لا يتناسب والظروف الحالية للبلد"، مشيراً إلى أن "قوة السلطة المركزية لا تعني التجاوز على مبادئ وأحكام الدستور الذي أكد أن العراق بلد إتحادي فيدرالي". وأوضح أنه "بعد تجاوز المرحلة الحالية يمكن أن يتم منح صلاحيات واسعة للأقاليم والمحافظات أو حتى إجراء بعض التعديلات على الدستور".

القضاء الأعلى ينهي قاعدة التشريعات

أعلن مجلس القضاء الأعلى انجازه قاعدة التشريعات العراقية بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

وذكر بيان عن مجلس القضاء تلقت "المدى" نسخة منه أمس انه "تم انجاز قاعدة التشريعات العراقية وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعراق قاعدة التشريعات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى الوقت الحاضر وإدخال التعديلات الجارية عليها كافة".

وأضاف أن "مجلس القضاء سيوزع القاعدة التشريعية العراقية على القضاة وأعضاء الادعاء العام كافة وكذلك على جميع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لتكون مرجعاً معتمداً للقوانين وعاملاً رئيساً في إشاعة المعرفة القانونية بشكل ميسور".

وأشار إلى أن "هذه المرحلة سيليها وضع التطبيقات القضائية في الدول الأخرى للنصوص التي تتشابه مع النصوص العراقية".